الأنباء
الجمعة 21 فبراير 2014

تحليل إخباري

لبنان: تفجير «بئر حسن ـ 2» الانتحاري.. الرسائل السياسية عبر «البريد الأمني السريع»

بيروت: للمرة الثانية في غضون ثلاثة أشهر تقريبا تكون منطقة بئر حسن حيث تتواجد مقرات ديبلوماسية وثقافية إيرانية مسرحا لتفجير إرهابي مزدوج نفذه انتحاريان يرجح أن أحدهما على الأقل فلسطيني من جماعة الشيخ أحمد الأسير.

هذا التفجير الانتحاري المزدوج يعني بشكل مباشر:

1ـ إن عمليات التفجير عبر انتحاريين وسيارات مفخخة ستتواصل رغم توقيف مسؤولين أساسيين عن مجموعات وتنظيمات إرهابية، وأن الإنجاز الأمني الذي أحرزته مخابرات الجيش وتمثل في الإمساك «برؤوس وقادة» هذه التنظيمات (ماجد الماجد عمر الأطرش جمال دفتردار ـ نعيم عباس...) ليس كافيا لوقف النشاط الإرهابي على الأرض اللبنانية، وأن هذه المجموعات باتت تمتلك الحد الأدنى من وجود منظم وبنى تحتية لوجستية يسمح لها بمواصلة أفعالها وعملياتها التفجيرية حتى لو تم توقيف عدد من رموزها، خصوصا وأن تركيبة هذه التنظيمات تركيبة معقدة «أخطبوطية» موزعة على خلايا ومجموعات منفصلة صغيرة لا تعرف بعضها وترتبط بمشغل ومحرك واحد.

2ـ إن قيام حكومة جديدة على قاعدة «شراكة سياسية وأمنية» بين فريقي 8 و14 آذار لا يؤدي الى توقف مسلسل التفجيرات الأمنية. وهذا المعطى السياسي الجديد ليس كافيا لوحده لوضع حد لهذا المسلسل الذي يتحرك على إيقاعات إقليمية أكثر مما يخضع لاعتبارات ومعادلات داخلية.

وهذا يعني أن التحصين السياسي الداخلي عبر الحكومة الجديدة ليس هو الإجراء الكافي والناجع على طريق إنهاء الإرهاب، وإن كانت الحكومة تعد خطوة جيدة وإيجابية في هذا المجال لأنها تؤدي الى «عزل» التفجيرات بالمعنى السياسي للكلمة فتصبح التفجيرات «معزولة» ومن دون مفاعيل سياسية تذكر، بينما كانت قبل الحكومة عاملا مساهما في رفع درجة التوتر والتشنج وتأجيج الصراع السياسي.

«تفجير بئر حسن ـ 2» ليس الأول ولن يكون الأخير، وهو يندرج في سلسلة تفجيرات بدأت قبل أشهر ولا يبدو أنها ستنتهي قريبا. وصحيح أنه مشابه لتفجيرات سابقة لاسيما ذاك التفجير المزدوج الذي استهدف السفارة الإيرانية في نوفمبر الماضي، ولكن ما يلفت في تفجير يوم أمس الأول وما يميزه:

1ـ التوقيت السياسي الذي صادف اليوم الأول من انطلاقة الحكومة، وكأن الانفجار رد أولي مبكر وسريع على الحكومة التي حددها الإرهاب هدفا جديدا يضاف الى أهداف أخرى وضعت على اللائحة وتشمل حتى الآن حزب الله والجيش.

2ـ المشهد السياسي الذي تغير عن الانفجارات السابقة وترجم على الأرض من خلال تواجد وزير الداخلية الجديد نهاد المشنوق الذي لم يتسن له الجلوس الى مكتبه بعد وبدأ عمله «من الشارع»، والى جانبه مسؤول الأمن في حزب الله الحاج وفيق صفا، مع ما ينطوي عليه هذا المشهد من «صورة رمزية» معبرة لأنه أول تظهير لصورة الشراكة الجديدة الحكومية بين المستقبل وحزب الله ضد الإرهاب. وهذا اللقاء على الأرض كان سبقه لقاء أمني في منزل اللواء ريفي ضمه مع صفا والعميد عماد عثمان رئيس شعبة المعلومات.

وإذا كان الوزير المشنوق أثار موضوع «معابر الموت الحدودية» ولبنانيون يسهلون للإرهابيين في الجريمة، فإن الحاج وفيق صفا طرح في لقاء الأشرفية تفعيل دور فرع المعلومات في الحرب على الإرهاب ورفع مستوى التنسيق مع حزب الله ومع مخابرات الجيش، وتفعيل هذا الدور خصوصا في المناطق السنية المحسوبة على «بيئة» المستقبل.

3ـ «الانفجار» كشف استمرار الخلاف السياسي المتشعب الذي لم تلغه «حكومة الشراكة» بما في ذلك الخلاف حول كيفية مواجهة الإرهاب وآلياته. وهذا ما عكسه التباين في وجهات النظر وردود الفعل: فكتلة المستقبل طرحت مجددا أهمية وضرورة انسحاب حزب الله من سورية، فيما حزب الله يشدد على محاربة التكفيريين وملاحقتهم وسد منافذهم. والرئيس أمين الجميل يرى أن الرد يكون بتفعيل العمل الحكومي، فيما حزب الله يرى «تفعيل دور المعلومات»، والعماد عون دعا الى استحداث مكتب مركزي للأجهزة الأمنية للتنسيق بينها الخ.

4ـ أهمية تفجير بئر حسن لا تكمن في الرسالة العرضية التي وجهها الى الحكومة في أول دخولها، وإنما في الرسالة المتعمدة الموجهة الى الإيرانيين عبر استهداف ثان مباشر للملحقية الثقافية بعد السفارة، وهذه رسالة أراد الذين يقفون خلفها أن يعلموا أن إيران لها قواعد اللعبة ولم تتغير وأن الصراع مستمر ولا يتأثر بتفاهم حصل على «حكومة مصلحة وطنية وإقليمية». وما يزيد في أهمية وخطورة هذه الرسالة أنها تتزامن مع فشل «جنيف ـ 2» على إيقاع اهتزاز العلاقة الأميركية الروسية ومع عودة الأزمة السورية الى المربع العسكري والى جولات قتال عنيف توازي جولات التفاوض لتفرض قواعد جديدة للمفاوضات والتسوية وتصيب الداخل اللبناني بشظاياها.

ستريدا جعجع: سمير سيكون رئيساً للجمهورية في يوم ما

تباينات في اللجنة الوزارية حول البيان الوزاري والمسودة تنص على «مقاومة الاحتلال ومكافحة الإرهاب»

رئيس الحكومة تمام سلام مترئسا لجنة صياغة البيان الوزاري خلال اجتماعها الاول في السراي الكبير (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

الجولة الأولى من اجتماع لجنة البيان الوزاري لم تتوصل الى رسم الخطوط العريضة لهذا البيان، ولم يحجب غبار العملية الانتحارية المزدوجة ضد المستشارية الثقافية الإيرانية في بئر حسن، التباينات المرتبطة بثوابت حزب الله، حيال ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة مقابل ثوابت 14 آذار سواء أكان لانسحاب حزب الله من الحرب السورية، او لاعتماد إعلان بعبدا كخريطة طريق لهذه الحكومة.

فقد كررت كتلة المستقبل التي اجتمعت لمتابعة الوضع الأمل بأن تكون مرحلة الحكومة الجديدة بمثابة مرحلة انتقالية قصيرة، يتم التحضير خلالها للعبور الى المرحلة المقبلة، التي يفترض ان يتحقق خلالها انسحاب حزب الله من القتال في سورية وان يفسح المجال الى عودة الحياة الوطنية الى الانتظام، وان تتركز عندها الجهود لإعادة بناء الدولة.

لكن العماد ميشال عون يرى ان محاربة الإرهاب التي يطالب حزب الله الجميع بالانضمام اليها أصبحت أسهل بعد الإجماع الحاصل في تأليف الحكومة.

بيد ان رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الذي قاطع المشاركة في الحكومة، وبأي حكومة قبل انسحاب حزب الله من الحرب في سورية، دعا الحزب الى الانسحاب من سورية وبضبط الحدود اللبنانية في أسرع وقت. وبالمناسبة فقد قالت النائبة ستريدا جعجع لمجلة «زحلة الفتاة» الصادرة امس، ان زوجها سمير جعجع سيكون رئيسا للجمهورية في يوم من الأيام، لكن الآن ليس من المصلحة ان يرشح نفسه، «وسيكون لنا تأثيرنا في تسمية الرئيس الجديد، فبلدنا يمر بمراحل صعبة».

هذه التباينات عرفتها اللجنة الوزارية في جلستها الأولى مساء الأربعاء، وأعادت طرحها مساء امس الخميس، برئاسة الرئيس تمام سلام الذي قدم مسودة بيان من 3 صفحات خالية من البنود الخلافية وهو يتضمن أولويات الأمن والوضع الاجتماعي ومسألة النازحين السوريين وضرورة الإسراع في إقرار

مقتل والد أحد المتورطين بتفجير المسجدين في طرابلس وسقوط جرحى برصاص القنص المتجدد

المراسيم التطبيقية للنفط.

وعلمت «الأنباء» من مصادر اللجنة الوزارية ان المسودة خلت من البنود التي يتعذر الاتفاق عليها كشرط انسحاب حزب الله من سورية، او تجديد إيمان حزب الله بإعلان بعبدا، وتناولت مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ومكافحة الإرهاب، وتعزيز علاقات لبنان الخارجية، مع إيلاء الاهتمام الواسع بالأوضاع الاقتصادية.

وبدا واضحا للمطالبين حزب الله الانسحاب من سورية، تعذر الأمر في ظل شعور إيران وحلفائها بتحقيق انتصار في سورية، في ضوء التفكك المتواصل لجبهة المعارضة.

وتقول صحيفة المستقبل ان وزيرا حزب الله وحركة أمل محمد فنيش وعلي حسن خليل، خاضا نقاشا حادا مع وزير حزب الكتائب سجعان قزي والوزير بطرس حرب، ما حدا بالرئيس سلام الى رفع الجلسة.

وقال فنيش وهو وزير دولة لشؤون مجلس النواب ان مسألة المقاومة بالنسبة لحزب الله مسألة لا تقارب ولا تقاس بأي شيء، مؤكدا حرص الحزب على ذكر المقاومة في البيان الوزاري.

وأشار وزير الاتصالات بطرس حرب الى طرح قضايا ساخنة دون الدخول في تفاصيلها، لافتا الى ان اي اتفاق لم يحصل، مؤكدا أنه رفض ترحيل المواضيع الخلافية إلى طاولة الحوار.

بدوره، وزير الداخلية نهاد المشنوق لاحظ أن جلسة الأربعاء سادها الحوار الهادئ، وقد عبر كل فريق عن ثوابته ومسلماته، وأبدى تفاؤله بالتوصل إلى الصيغة التي تعيد ما للدولة للدولة.

وقال وزير العمل سجعان قزي حول ما دار في اللجنة، لقد تناقشنا بهدوء وبنية التوصل إلى بيان وزاري مقبول، هناك قضايا لا خلاف عليها مطلقا، وهناك كما يعلم الجميع قضايا مثار جدل منذ سنوات وهذه الحكومة لن تجد لها حلا بين ليلة وضحاها.

إنما قد تجد حلا للبيان الوزاري كي تتمكن الحكومة من الانطلاق انسجاما مع الارتياح الذي أثاره تشكيلها لدى اللبنانيين.

وردا على كلام الوزير فنيش عن المقاومة قال قزي، سنرى خلال مناقشة بيان اللجنة كيفية معالجة هذا الموقف، حيث هناك إلى جانب موضوع المقاومة، موضوع الحياد، وموضوع إعلان بعبدا، وهناك حقائق لابد من مواجهتها، ولا نستطيع بعد كل ما جرى أن نقبل بهذه الشعارات، مع التذكير بأن البيان الوزاري لن يكون بيان حزب الله بل بيان الحكومة الجامعة.

النائب سليم سلهب عضو كتلة التغيير والإصلاح قلل من أهمية العقد في البيان الوزاري وقال إن الجميع سيقدم التنازلات ومن المفترض الوصول إلى نتيجة خلال عشرة أيام، وكل الشروط يمكن التضحية بها تسهيلا لانطلاق الحكومة.

أمنيا، توزعت الاهتمامات أمس، بين تداعيات التفجير الانتحاري المزدوج الذي استهدف المستشارية الثقافية الإيرانية في بئر حسن، وبين أحداث استجدت في طرابلس انطلاقا من قتل أحد اركان الحزب العربي الديموقراطي الذي يرأسه علي عيد، عبدالرحمن يوسف دياب، في شارع الميناء. بالنسبة للتفجير الانتحاري المزدوج أنهت الأدلة الجنائية عملية مسح مكان التفجيرين.

الرئيس تمام سلام اطلع من النائب العام التميزي بالإنابة القاضي سمير حمود على مجريات التحقيق في انفجاري بئر حسن.

الحصيلة الأخيرة لضحايا التفجيرين ثمانية قتلى ونحو مئة جريح غادر معظمهم المستشفى وآخر الضحايا الذين تم التعرف عليهم رغم التشوه الناتج عن الاحتراق محمود ابوشقرا من عماطور (الشوف) وهو في العقد الخامس من عمره، وكان في طريقه إلى ثكنة الجيش المقابلة للمستشارية الإيرانية لزيارة نجله الضابط في الجيش.

بالنسبة للسيارتين المفخختين، فقد تبين أن الأولى يملكها محمد علي عيسى من الغازية (الجنوب) وقد باعها إلى مصطفى إسماعيل بموجب وكالة، وقد سرقت من الأخير على طريق المطار منذ ثمانية اشهر، وقد اعتقل سارقها لكن السيارة اختفت، كونه باعها إلى لصوص السيارات في بعض مناطق البقاع.

أما السيارة الثانية فتبين أنها تحمل لوحة مزورة عائدة لسيارة «سيتروان» مسجلة باسم سهيل ادوار عبدالله.

وعممت قيادة الجيش صورة شخص وصفته بالخطير، يبدو انه احد الانتحاريين اللذين نفذا العملية الانتحارية المزدوجة وهو فلسطيني من ام لبنانية يدعى نضال المغير وقد تعرف عليه والده هشام.

وتبين انه امضى سنة يحارب في صفوف المعارضة ضد النظام، وتعتقد دوائر التحقيق ان الشيخ براج الدين زريقات الذي تبنى بصوته اكثر من عملية انتحارية يقف وراء هذه العمليات، وقد اعتقل لاعب كرة في فريق الراسنغ يدعى زهير مراد للاشتباه بأنشطة ارهابية كما تقول المصادر المتابعة.

كما اعتقل امن حزب الله اربعة سوريين كانوا يلتقطون صورا لمسرح الانفجار المزدوج بكاميرات حديثة ولم يكن بحوزتهم بطاقات تثبت انتماءهم الى اي جهة معروفة.

وكشفت مصادر وزارية ان وزارة الداخلية تنكب على اعداد خطة شاملة لمواجهة العمليات الانتحارية والارهاب وتتضمن اقفال المعابر الحدودية بين لبنان وسورية ولاسيما شرقا، لمنع دخول السيارات المفخخة الى لبنان وإنهاء البؤر الأمنية في المناطق التي تتجمع فيها السيارات المسروقة والعناصر التي تتولى سرقة السيارات في مختلف المناطق اللبنانية، بعد رفع الغطاء السياسي عنهم وتعزيز التعاون بين الاجهزة الامنية كافة.

في غضون ذلك، دخلت طرابلس على خط العنف مجددا خلال ليل الأربعاء ـ الخميس، اثر مقتل عبدالرحمن يوسف دياب، وهو علوي من اهالي جبل محسن، ووالد يوسف عبدالرحمن دياب الموقوف لتورطه بتفجير المسجدين في طرابلس، والذي جاوز حصيلة الخمسين شهيدا. وكان مسلحان يمتطيان دراجة نارية تعقبا عبدالرحمن دياب اثناء انتقاله بسيارته في شارع الميناء بطرابلس وأمطره احدهما بوابل الرصاص ما ادى الى مصرعه.

وعلى الاثر انفتحت جبهة القنص على محاور القتال بين التبانة وجبل محسن، ودعا رفعت عيد اركان حزبه الى اجتماع طارئ، وادان وزير الداخلية نهاد المشنوق الادعاء على المواطنين ايا كانوا، وأفيد بسقوط ثمانية جرحى بالقنص.

فنيش لـ «الأنباء»: عمليتا «بئر حسن» ضمن مشروع تدميري ممنهج في لبنان وسورية

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة الوفاء للمقاومة وزير الدولة لشؤون مجلس النواب النائب محمد فنيش ان لبنان، كل لبنان، يتعرض لهجمات إرهابية انتحارية وليس فقط بيئة المقاومة في الضاحية والبقاع، وذلك بهدف تعميم الفوضى الأمنية على كامل الأراضي اللبنانية، وإشعال فتيل الفتنة المذهبية بين اللبنانيين، إلا ان تركيز التكفيريين على بيئة المقاومة مرده الى ما تحمله هذه البيئة في عقلها وضميرها من احتضان للمقاومة التي عجزت إسرائيل عن لي ذراعها، معتبرا بالتالي ان التكفيريين يكررون اليوم نفس الأفعال الإسرائيلية ونفس الأهداف لإسقاط مناعة الشعوب المقاومة في المقاومة ومعاقبتها في محاولة يائسة لإركاع من لا يركع إلا لخالقه، مستدركا بالقول ان المشكلة الأساسية هي ان تلك المجموعات توفر لها بشكل أو بآخر الدعم والغطاء السياسيين من خلال بعض المواقف المبررة لهجماتها، وهو ما ساعدها على التنامي والتمادي في مشروعها التدميري لكل لبنان وليس فقط لمنطقة فيه دون أخرى.

وردا على سؤال لفت فنيش في تصريح لـ«الأنباء» الى ان العمليتين الانتحاريتين ضد المستشارية الإيرانية في بئر حسن، لا يمكن اعتبارهما ردا على الخطاب الأخير لأمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله او على تشكيل الحكومة او على اي محطة سياسية اخرى، فهناك مشروع تدميري ممنهج لإشاعة الفتنة، تتوسل فيه المنظمات التكفيرية العصابيات الطائفية والمذهبية لتحقيق غاياتها وأهدافها، مؤكدا ان المشروع لا يمكن مواجهته إلا بحسب طبيعته وبحسب حقيقة وأهداف وتفكير وثقافة تلك المجموعات التكفيرية التي باتت تشكل خطرا حقيقيا على كل دول المنطقة، وهو ما دفع مؤخرا بغالبية الدول الى التنصل من أفعالها، وذلك بعد ان أدركت خروج هذه المجموعات عن السيطرة وباتت تشكل خطرا حتى على الدول التي راهنت عليها تماما كما حصل في أفغانستان وكما يحصل اليوم في سورية.

واستطرادا، أشار فنيش الى ان مواقف الإدانة والاستنكار مطلوبة، لكن بشرط ان تقترن بترجمة عملية تبدأ بالإقلاع عن الخطاب السياسي غير الموضوعي الذي يبرر للمجموعات التكفيرية أعمالها، ويؤمن لها جرعة من الدعم ويشجعها على التمادي والاستمرار في استجداء الفتنة، لافتا الى ان السؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو الموقف اللبناني الجامع من تلك المجموعات الإرهابية، إذ ان من أوجب واجبات اللبنانيين هو تضامنهم في مقاربة مفهوم وأهداف التكفير والإرهاب وذلك من خلال 1 ـ إقرار الجميع بأنه خطر على لبنان وعلى العيش المشترك، 2 ـ اعتماد خطاب سياسي موحد لا يخدم أهداف المجموعات التكفيرية ولا يوفر لها الأعذار والتبريرات، خصوصا ان التكفير ليس بحاجة الى تبريرات لتنفيذ مهامه ومخططاته، 3 ـ تقديم الدعم المطلق والكامل للجيش والقوى الأمنية، 4 ـ وقف التدخلات السياسية بعمل القضاء، 5 ـ وضع خطة وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب تتضمن إضافة الى الإجراءات الأمنية والمحاذير السياسية، برامج لتوعية المواطنين على المستوى الإعلامي والثقافي وحتى الإنمائي، وتمنع استعمال المنابر من أجل الحشد وإثارة الغرائز والفتن توسلا لإرضاء دولة خارجية من هنا وكسبا لشعبية من هناك.

محمد فنيش

خطة أمنية فلسطينية لتحييد المخيمات

بيروت ـ محمد حرفوش

باشرت الفصائل الفلسطينية في مخيم عين الحلوة تطبيق خطة أمنية تقضي بإنشاء غرفة عمليات مشتركة بين مختلف الفصائل، وذلك بهدف التنسيق فيما بينها ومع الأجهزة الأمنية اللبنانية في القضايا الأمنية على غرار اللجنة الأمنية العسكرية المشتركة لحفظ أمن المخيمات.

ووفق المعلومات، فإن هذه الخطة تتضمن وضع أماكن المجموعات المتطرفة وقياداتها تحت المراقبة الدائمة والمباشرة، ووضع كاميرات في الشوارع وتعزيز دور اللجنة الأمنية العسكرية وتعزيزها بالعناصر والاعتدة، وتوسيع رقعة انتشارها على مدار جغرافية المخيمات والتشدد في الاجراءات على الحواجز الفلسطينية.

وبحسب المعلومات فان تلك الخطة تم التوافق عليها بعد اجتماع عقد في السفارة الفلسطينية في بيروت واطلاع المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم وقيادة الجيش عليها، كذلك أبلغت السلطة الفلسطينية في رام الله قيادة منظمة التحرير في لبنان موافقتها ودعمها للخطة التي حظيت بموافقة حكومة حماس في غزة.

وتهدف الخطة وفق المعلومات إلى الامساك بالمخيمات وابعادها عن تداعيات الازمة السورية وتحجيم دور مجموعات على صلة بالقاعدة وجبهة النصرة ورفع الغطاء عن أي متهم بتفجيرات طالت الساحة اللبنانية، وتحييد المخيمات عن مسار التجاذبات المتصلة بتلك الازمة.

زهرمان: معركة البيان الوزاري ستكون قاسية

لفت عضو كتلة المستقبل النائب خالد زهرمان إلى «حصول تفاهم إقليمي ودولي ساعد في تشكيل الحكومة»، مؤكدا أن معركة البيان الوزاري ستكون قاسية جدا وان الرهان مازال عليه لجهة مدى التزام حزب الله بما يتفق عليه، منوها بمواقف ودور الرئيس سعد الحريري الوطني في الحفاظ على أمن واستقرار لبنان، داعيا حزب الله إلى تقدير التنازلات التي قدمها الحريري في سبيل الوطن وملاقاته إلى نصف الطريق. ورأى زهرمان في تصريح لـ «الأنباء» أن ولادة الحكومة خطوة جيدة على الطريق الصحيح وهي تقطع الطريق على استعمال حكومة اللون الواحد في موضوع الانتخابات الرئاسية، وقال: «لأنه إذا كان هناك فريق معين يعتبر أن حكومة تصريف الأعمال بيده كاملة، فربما يسعى الى تعطيل الانتخابات الرئاسية ليبقى ممسكا بجميع مقاليد السلطة، على اعتبار أن حكومة تصريف الأعمال هي التي تقوم مقام رئيس الجمهورية، وبما ان الحكومة تضم كل الفرقاء، لذلك فان تعطيل انتخابات رئاسة الجمهورية يتحمل مسؤوليتها الجميع».

واضاف «نحن كنا امام خيارين قبل تسكين الحكومة، اما ان نبقى على المواقف التي تم اعلانها مسبقا، حيث كان ضمن فريق 14 آذار رأي ميال للبقاء على التمسك بكل مواقفنا، وكان هناك رأي آخر ميال إلى ضرورة ان نتنازل في مكان معين لان لبنان اصبح على فوهة بركان، لذلك فان الموقف الثاني كان هو الراجح، فكان تنازلنا هو محاولة لفتح ثغرة في الحائط المسدود الذي وصلنا اليه، لا شك ان حزب الله قدم تنازلات في موضوع الثلث المعطل والمداورة، وهذه خطوة أولى، فالخطوة الثانية والأساسية والمهمة جدا هي موضوع البيان الوزاري وتدخل حزب الله في سورية.

خالد زهرمان